

قوانين ربط موازنة العام 2010م

القانون رقم (49) لسنة 2009م بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م..

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية:

— بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية، وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته، وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته، وبعد موافقة مجلس النواب...

أصدرنا القانون الآتي نصه:

مادة "1" : تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م بمبلغ تريليون وخمسمائة وعشرين مليارا وأربعمائة وأحدى عشر مليونا وتسعمائة وتسعة وسبعين ألف ريال فقط لاغير وذلك كما يلي:

الباب الأول : الإيرادات الضريبية (أربعمائة وخمسة وخمسون مليارا و162 مليونا و620 ألف ريال).

الباب الثاني: المنح (واحد وثمانون مليارا و685 مليونا و974 ألف ريال).

الباب الثالث: إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة (تسعمائة وإثنا عشر مليارا و184 مليونا و392 ألف ريال).

الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية (72 مليونا و279 ألف ريال).

الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم (71 مليارا و306 ملايين و714 ألف ريال).

مادة "2" : تقدر جملة الإستخدامات العامة للدولة للسنة المالية 2010 بمبلغ تريليونين و12 مليارا و105 ملايين و231 ألف ريال فقط لاغير وذلك كما يلي:

الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين (584 مليارا و609 ملايين و840 ألف ريال).

الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات (312 مليارا و54 مليونا و932 ألف ريال).

الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الإجتماعية (522 مليارا و284 مليونا و226 ألف ريال) .

استخدامات غير مبنوية (32 مليارا، و377 مليونا و85 ألف ريال).

الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية (368 مليارا و56 مليونا و74 ألف ريال).

الباب الخامس اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم (192 مليارا و723 مليونا و74 ألف ريال).

مادة "3": يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م (أربعمائة وواحد وتسعين مليارا و693 مليونا و252 ألف ريال فقط لاغير).

مادة "4": تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول الموازنة العامة للدولة جزءا مكملا لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الإلتزام بتنفيذها.

مادة "5": تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون ولأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة "6": يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لايتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة"7" يعمل بهذا القانون من أول يناير 2010 م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ 12 محرم 1431 هـ

الموافق 29 ديسمبر 2009 م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

**القانون رقم (50) لسنة 2009م بربط موازنات
الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2010م..**

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته.

وبعد موافقة مجلس النواب

أصدرنا القانون الآتي نصه:

مادة (1) : أ - يقدر اجمالي اعتمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2010م بمبلغ (028ر072ر392) ريال ثلاثمائة واثنين وتسعين ملياراً واثنين وسبعين مليوناً وثمانية وعشرين ألف ريال فقط لا غير.

ب - يقدر اجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2010م بمبلغ (000ر141ر79) ريال ، تسعة وسبعين ملياراً وسبعمئة وأحد عشر مليوناً ومائة وواحد وأربعين ألف ريال لاغير ، وذلك كما يلي:

أولاً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ

الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

أ - الموارد الجارية

البيان التقديرات

الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري 000ر648ر231ر171

الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة 000ر755ر530ر60

الباب الثالث: إيرادات الأوراق المالية والعوائد 000ر710ر670ر10

الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية 34ر671ر659ر000

جملة الموارد الجارية 277ر104ر772ر000

حساب العجز الجاري ()

اجمالي عام الموارد الجارية 277ر104ر772ر000

ب - الموارد الرأسمالية:

الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية 83ر058ر215ر000

الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية 2ر517ر955ر000

جملة الموارد الرأسمالية 85ر576ر170ر000

اجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية

362ر680ر942ر000

أ - الاستخدامات الجارية:

البيان التقديرات

الباب الأول : المرتبات والأجور وما في حكمها

8ر348ر114ر000

الباب الثاني : مستلزمات الانتاج ومشتريات بغرض البيع

18ر477ر347ر000

الباب الثالث : المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة

170ر568ر170ر000

جملة الاستخدامات الجارية 197ر393ر631ر000

جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)

79ر711ر141ر000

اجمالي عام الاستخدامات الجارية

277ر104ر772ر000

ب - الموارد الرأسمالية:

البيان التقديرات

الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ 6162ر518ر000

الباب الخامس:التحويلات الرأسمالية 79413ر652ر000

جملة الاستخدامات الرأسمالية 85576ر170ر000

اجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

362ر680,942ر000

ثانياً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسب الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

الموارد

البيان التقديرات

الاجمالي العام للموارد 29391ر086ر000

الباب الأول : الايرادات الضريبية ()

الباب الثاني : المنح 22300ر587ر000

الباب الثالث : ايرادات دخل الملكية ومبيعات السلع

والخدمات والتحويلات والمتنوعة 1ر085,951ر000

الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية ()

الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية

وتحمل الخصوم 6ر004,548ر000

الاستخدامات

البيان التقديرات

الاجمالي العام للاستخدامات 29ر391ر086ر000

الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين 2ر150ر230ر000

الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات 817ر416ر000

الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية 1ر139ر773ر000

الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية 24ر876ر797ر000

الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم 406ر870ر000

مادة (2) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزء مكملاً لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها.

مادة (3) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين

والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (4) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لايتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (5) : يعمل بهذا القانون من أول يناير 2010م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ 12 / محرم / 1431هـ

الموافق 29 / ديسمبر / 2009م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

القانون رقم 51 لسنة 2009م بربط موازنات الوحدات
الاقتصادية للسنة المالية 2010م

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية:

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

- وعلى القانون المالي رقم (8) لسنة 1990 وتعديلاته.

- وبعد موافقة مجلس النواب.

اصدرنا القانون الآتي نصه

مادة: (1)

أ- يقدر اجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2010 بمبلغ (000ر867ر787ر797ر2) ريال فقط / اثنين تريليون وسبعمائة وسبعة وتسعون مليار وسبعمائة وسبعة وثمانون مليون وثمانمائة وسبعة وستون ألف ريال لاغير.

ب — يقدر اجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي للسنة المالية 2010م بمبلغ (000ر465ر769ر149) ريال فقط / مائة وتسعة واربعون مليار وسبعمائة وتسعة وستون مليون واربعمائة وخمسة وستون ألف ريال لاغير وتقدر حصة الحكومة من اجمالي هذا الفائض بمبلغ (000ر824ر758ر89) ريال فقط/ تسعة وثمانون مليار وسبعمائة وثمانية وخمسون مليون وثمانمائة واربعة وعشرون ألف ريال لاغير.

ج — يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي للسنة المالية 2010م بمبلغ (000ر335ر172ر3) ريال فقط / ثلاثة مديار ومائة واثنان وسبعون مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف ريال لاغير ، منه مبلغ (000ر568ر147ر3) ريال فقط / ثلاثة مليارات ومائة وسبعة واربعون مليون وخمسمائة وثمانية وستون ألف ريال لاغير عجزا معانا.

د - تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي للسنة المالية 2010م بمبلغ (000ر900ر525ر128) ريال فقط مائة وثمانية وعشرون مليار وخمسمائة وخمسة وعشرون مليون وتسعمائة ألف ريال لا غير للقطاع الانتاجي وذلك كمايلي:

الموارد الجارية:-

البيان التقديرات

الباب الاول : ايرادات النشاط الجاري 1784ر107ر361ر000 ريال

الباب الثاني : الايرادات المتنوعة 310ر947ر259ر000 ريال

الباب الثالث : ايرادات اوراق مالية 18ر509ر000ر000 ريال

الباب الرابع : ايرادات جارية تحويلية 65ر050ر625ر000 ريال

جملة الموارد الجارية 2ر178ر614ر245ر000 ريال

عجز النشاط الجاري 3ر172ر335ر000 ريال

اجمالي عام الموارد الجارية 2ر181ر786ر580ر000 ريال

الموارد الرأسمالية:-

البيان التقديرات

الباب الخامس : الايرادات الرأسمالية 352ر493ر675ر000 ريال.

الباب السادس : ايرادات تحويلية رأسمالية 263ر507ر612ر000 ريال.

اجمالي عام الموارد الرأسمالية 616ر001ر287ر000 ريال.

اجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية 2ر797ر787ر867ر000 ريال.

الاستخدامات الجارية :-

البيان التقديرات

الباب الاول : المرتبات والاجور 62ر130ر540ر000 ريال.

الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج 1ر881ر879ر349ر000 ريال.

الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة 88ر007ر226ر000 ريال.

جملة الاستخدامات الجارية 2ر032ر017ر115ر000 ريال.

فائض النشاط الجاري 149ر769ر465ر000 ريال.

اجمالي عام الاستخدامات الجارية 2ر181ر786ر580ر000 ريال.

الاستخدامات الرأسمالية:-

البيان التقديرات

الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ 344ر230ر503ر000 ريال

الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية 271ر770ر784ر000 ريال.

اجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية 616ر001ر287ر000 ريال.

اجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية 2ر797ر787ر867ر000 ريال.

مادة (2) : أ — يقدر اجمالي اعتمادات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2010 م بمبلغ 147ر122ر636ر000 ريال فقط مائة وسبعة وأربعين مليار ومائة وأثنين وعشرين مليون وستمائة وستة وثلاثون ألف لا غير.

ب — يقدر اجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2010م بمبلغ 9ر293ر756ر000 ريال فقط تسعة مليارات ومأتين وثلاثة وتسعون مليون وسبعمائة وستة وخمسون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من اجمالي هذا الفائض بمبلغ 3ر985ر594ر000 ريال فقط ثلاثة مليارات وتسعمائة وخمسة وثمانون مليون وخمسمائة وأربعة وتسعون ألف ريال لا غير.

ج — يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2010م بمبلغ (23ر300ر421ر000) ريال فقط / ثلاثة وعشرون مليار وثلاثمائة مليون واربعمائة وواحد وعشرون الف ريال لا غير عجزاً معاناً.

د — تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2010م بمبلغ (23ر905ر287ر000) ريال فقط / ثلاثة وعشرون مليار وتسعمائة وخمسة ملايين ومائتان وسبعة وثمانون الف ريال لا غير للقطاع الخدمي ، وذلك كما يلي :-

الموارد الجارية

البيان التقديرات

الباب الاول: ايرادات النشاط الجاري (52ر287ر945ر000) ريال

الباب الثاني: الايرادات المتنوعة (1ر019ر731ر000) ريال

الباب الثالث: ايرادات اوراق مالية (5ر000ر000) ريال

الباب الرابع ايرادات جارية تحويلية (3ر015ر688ر000) ريال

جملة الموارد الجارية (56ر328ر364ر000) ريال

عجز النشاط الجاري (23ر300ر421ر000) ريال

اجمالي عام الموارد الجارية (79٠628٠785٠000) ريال

الموارد الرأسمالية

الباب الخامس: الايرادات الرأسمالية (62٠446٠749٠000) ريال

الباب السادس: ايرادات تحويلية رأسمالية (5٠047٠102٠000) ريال

اجمالي عام الموارد الرأسمالية (67٠493٠851٠000) ريال

اجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية (147٠122٠636٠000) ريال

الاستخدامات الجارية

الباب الاول: المرتبات والاجور (25٠132٠654٠000) ريال

الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج (36٠114٠765٠000) ريال

الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة (9٠087٠610٠000) ريال

جملة الاستخدامات الجارية (70٠335٠029٠000) ريال

فائض النشاط الجاري (9٠293٠756٠000) ريال

اجمالي عام الاستخدامات الجارية (79٠628٠785٠000) ريال

الاستخدامات الرأسمالية

الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ (64٠202٠613٠000) ريال

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية (3٠291٠238٠000) ريال

اجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية (67٠493٠851٠000) ريال

اجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية (147٠122٠636٠000) ريال

مادة (3) : — يقدر اجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2010م بمبلغ (133٠544٠833٠000) ريال فقط / مائة وثلاثة وثلاثون مليار وخمسمائة واربعه واربعون مليون وثمانمائة وثمانمائة و ثلاثه وثلاثون الف ريال لاغير.

ب — يقدر اجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع المختلط للسنة المالية 2010م بمبلغ (10٠901٠098٠000) ريال فقط / عشرة مليار وتسعمائة وواحد مليون وثمانية وتسعون الف ريال لاغير وتقدر حصة الحكومة من اجمالي هذا الفائض بمبلغ /1٠794٠774٠000 فقط / واحد

مليار وسبعمائة واربعة وتسعون مليون وسبعمائة واربعة وسبعون الف ريال لا غير للقطاع المختلط وذلك كما يلي:-

الموارد الجارية:-

البيان التقديرات

الباب الاول: ايرادات النشاط الجاري 96ر936ر315ر000 ريال.

الباب الثاني: الايرادات المتنوعة 1ر580ر189ر000 ريال.

الباب الثالث: ايرادات اوراق مالية 450ر000ر000 ريال.

الباب الرابع : ايرادات جارية تحويلية 13ر114ر375ر000 ريال.

جملة الموارد الجارية 112ر080ر879ر000 ريال.

عجز النشاط الجاري (لا يوجد).

اجمالي عام الموارد الجارية 112ر080ر879ر000 ريال.

الموارد الرأسمالية:-

البيان التقديرات

الباب الخامس : الايرادات الرأسمالية 7ر935ر816ر000 ريال.

الباب السادس : ايرادات تحويلية رأسمالية 13ر528ر138ر000 ريال.

اجمالي عام الموارد الرأسمالية 21ر463ر954ر000 ريال.

اجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية 133ر544ر833ر000 ريال.

الاستخدامات الجارية

البيان التقديرات

الباب الاول : المرتبات والاجور 9ر657ر776ر000 ريال

الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج 56ر049ر583ر000 ريال

الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة 35ر472ر422ر000 ريال

جملة الاستخدامات الجارية 101ر179ر781ر000 ريال.

فائض النشاط الجاري 10901098000 ريال.

اجمالي عام الاستخدامات الجارية 112080879000 ريال.

الاستخدامات الرأسمالية

البيان التقديرات

الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ 2488000000 ريال.

الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية 18975954000 ريال.

اجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية 21463954000 ريال.

اجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية 133544833000 ريال.

مادة (4) تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازانات هذا القطاع جزءا مكملا لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5) تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والانظمة واللوائح النافذة.

مادة (6) يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في احكامه واحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته والقوانين الاخرى النافذة.

مادة (7) يعمل بهذا القانون من اول يناير 2010م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ 12 محرم 1431 هجري

الموافق 29 ديسمبر 2009م

على عبدالله صالح

رئيس الجمهورية